المعطيات الاقتصادية ونتائجها على النظام السياسي
في لبنـــــان

الجمهورية اللبنانية
مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية
مركز مشاريع ودراسات القطاع العام

التصميـــم :

١ ــ المقدمـــــة

٢ ــ لمحة موجزة عن لبنان السياسي والجغرافي وعما تمتاز به ارضه وعن ندرة المواد الاولية فيه .

٣ ــ لمحة عن سكان لبنان وتوزيعهم في مختلف المناطق وهجرتهم وعن كثافة السكان فيها مع معدل النمو العام للسكان في لبنان .

٤ ــ الدخل القومي اللبناني : حداثته ، معدل نموه ، توزيعه ، خصائصه ومساهمة القطاعات الاقتصادية فيه .

٥ ــ السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي تستوجبها الحالة الراهنة والنتائج على النظـــــام السياسي في لبنان .

١ ــ المقدمـــــة

منذ عام ١٩٤٣ واللبنانيون لا يدخرون وسعا في سبيل تثبيت دعائم الاستقلال الذي حققوه بعد كثير من التضحيات .

ولقد قامت الدولة بمساع ونشاطات حميدة في حقل التنمية الاقتصادية لمختلف القطاعات الاقتصادية شملت جميع المناطق اللبنانية . ومن البديهي ان كل عمل في حقل التنمية لا يهدف الى رفع مستوى حياة الافراد فحسب بل يتوخى ايضا تكوين عرى الوحدة الوطنية التي يجب ان يكون اساسها شعور كل فـــرد بأنه جزء من عائلة واحدة في وطن واحد .

كما لا يخفى ان الديموقراطية هي سبيل كل دولة تود ان تماشي العصر وتنمي اقتصادهـــــا ومجتمعها .

٢ - لبنان السياسي والجغرافي والمواد الاولية

آ - لبنان السياسي : نظام الحكم في لبنان برلماني دستوري يرأسه رئيس جمهورية ينتخبه البرلمان ويتولى الحكم بمساعدة سلطات ثلاث هي : السلطة التشريعية (مجلس النواب المنتخب من الشعب) والسلطة التنفيذية (مجلس الوزراء) والسلطة القضائية . وهو حكم ديموقراطي من الشعب والى الشعب . وينقسم لبنان الى خمس محافظات يمثل المحافظ فيها السلطة التنفيذية (الوزارة) والمحاكم السلطة القضائية .

ب - لبنان الجغرافي : مساحة لبنان ١٠ آلاف كلم ٢ تقريبا . صغير الرقعة ، جبلي ، يفصل بين سلسلتي جباله سهل يرتفع حوالي ١٠٠٠ / متر وهو خصب جدا . تتخلل الوديان والانهار السلسلة الشرقية التي يشكل سفحها الغربي سهلا يختلف ضيقا واتساعا وينتهي في سهل عكار حيث يبلغ اقصى اتساعه . اما السلسلة الغربية فتتخلل فيها الوديان ومجاري المياه ، وقد تعرضت هذه السلسلة لعملية جرف التربة .

ان طبيعة ارض لبنان والعناصر التي تتألف منها طبقاتها ساعدت على عملية جرف التربة الصالحة للزرع . تختلف عناصر طبقات ارض لبنان باختلاف المناطق التي يمكن تقسيمها الى ثلاث : جبلية وسهلية وساحلية .

المناخ في لبنان معتدل ومتوسطي ويتميز بما يلي :

١ - شتاء قصير وامطار غزيرة وشديدة غالبا
٢ - صيف طويل مع جفاف
٣ - فصول انتقال قصيرة الامد

وهو متنوع تنوع طبيعة ارضه .

جـ - المواد الاولية : لبنان بلد حديث من حيث تكوين طبقاته الارضية التي تتألف من صخور بركانية (بازالت) لذلك فالامكانيات المنجمية فيه ضعيفة . وهو عدا عن الحديد لا يمكن العثور فيه الا على رواسب عضوية : كالبترول والنوسفات والزفت (Bitume) والفحم . كما ان المعادن المعدنية نادرة فيه . وبالاضافة الى ذلك نذكر : الرمال الحوانية (Sables siliceuses) والحوارة والرخام .

ومن ذلك يتبين ان لبنان ضعيف بامكانياته المنجمية · وهذه الحالة تؤلف مشكلة لنمو وتطور الصناعة اللبنانية مما يستدعي بذل الجهود لمواصلة البحث عن الموارد المنجمية الممكن الحصول عليها للنهوض بالصناعة وتخفيض سعر الكلفة للمنتوجات الصناعية ، الذي يعتبر المشكلة الرئيسية في القطاع الصناعي ·

المعطيات البشرية

ـ ٣ ـ السكان

آ ـ احصاؤهم : بلغ عدد السكان في لبنان عام ١٩٥٣ / ١ ٤١٦ ٥٧٠ / نسمة بما فيهم المهاجرون منذ سنة ١٩٢٤ وذلك بغض النظر عن عدد الاجانب · مع العلم بان هذا الاحصاء لا يتميز بالدقة المنشودة · اما فيما يتعلق بمعدل الزيادة في السكان فأن الخبراء اللبنانيين اتفقوا على ان يعتمدوا المعدل ٢،٣ ٪ سنويا وذلك بطريقة المقارنة ، اذ ان القيود في سجلات الاحوال الشخصية غير دقيقة ·

وفيما يلي جدول يبين تقدير عدد السكان المسجلين :

السنة	العدد	مصدر التقديرات
١٩٣٢	٧١٣ ٤٢٦	احصاء
١٩٤٤	١ ٠٦٤ ١٨٦	" المير (مكتب التدوين)
١٩٤٥	١ ١٤٦ ٧١٢	احصاءات وزارة الاقتصاد في النصل الاول من ١٩٤٦
١٩٥٣	١ ٤١٦ ٥٧٠	تقديرات ادارية من مصلحة الاحوال الشخصية
١٩٥٦	١ ٤٤٥ ٠٠٠	تقديرات Doxiadès
١٩٥٩	١ ٦٢٦ ٠٠٠	تقديرات ايوند
نهاية ١٩٦٤	٢ ٠٥٠ ٠٠٠	تقديرات الاونيسكو

ويمكن ان يؤدي التغير في طريقة المعيشة الى انخفاض معدل الولادة · ومقابل ذلك يمكن ان يؤدي تحسن الشروط الصحية لا سيما عند الاطفال الى انخفاض في معدل الوفيات ايضا ولذلك يجوز اعتماد الرقم ٢،٣ ٪ نسبة مئوية سنوية لزيادة عدد السكان في الخمس عشرة سنة المقبلة ، وبعملية حسابية بسيطة يتضح ان العدد سيكون في سنة ١٩٧٥ / ٢ ٣٤٠ ٠٠٠ / نسمة وتكون الزيادة ٤٤،٥ ٪ بالنسبة لسنة ١٩٥٦ ·

. فيجب اذن للمحافظة على مستوى المعيشة ان يزداد الدخل القومي بنسبة زيادة عدد السكان مع نسبة مئوية اضافية لكي تقابل المطالبات الجديدة التي يجب تلبيتها لا سيما وان مستوى المعيشة منخفض جدا .

تقسم نسبة السكان من حيث الاعمار كما يلي :

٥٠ ٪ اقل من ٢٠ سنة
٤٣ ٪ من ٢١ الى ٦٠ سنة
٧ ٪ فوق الـ ٦٠ سنة

وهذا دليل على ان الشعب اللبناني شاب نتي مما يستدعي اتباع سياسات اقتصادية واجتماعية خاصة .

ب — الهجـــرة : ان اسباب هجرة اللبنانيين لبلادهم هي الرغبة في التخلص من نير العثمانيين او هربا من اضطهاد الاقطاعيين او نتيجة للضغط السكاني في رقعة صغيرة من الارض الفقيرة بمواردها او طلبا للرزق والعمل .

وقد تراوح عدد المهاجرين سنويا بين /٣٠٠٠/ سنة ١٨٦٠ الى ١١٠٠ وبين ١٥٠٠٠ سنة ١٦٠٠ الى ١١١٤ و /٤٤٠٠/ سنة ١٦٢١ الى ١١٣١ ثم عاد فانخفض الى ٣٠٠٠ في الوقت الحاضر .

وبذلك يكون عدد المهاجرين /١٠٨٩٠٤٠/ سنة ١٩٥١ موزعين في مختلف انحاء العالم ، وذلك بغض النظر عن المهاجرين هجرة موقتة . ومن المرجح ان نسبة عدد المهاجرين في المستقبل ستبقى على ما هي عليه اليوم اي ما يعادل ٠،٢ ٪ من عدد السكان مما يحمل معدل تزايد السكان السنوي ٢،١ ٪ بدلا من ٢،٣ ٪

جـ — كثافة السكـــان : ان كثافة السكان في لبنان بلغت سنة ١٩٥٩ /١٦٠/ نسمة في الكلم٢ وهم موزعون توزيعا غير تكافئي على المناطق . وفي كثافة موقتة . وتختلف هذه الكثافة باختلاف الاقضية متراوحة بين ٢٧ و ٤٢٦ نسمة في الكلم٢ اقلها في محافظة البقاع . وفيما يلي جدول يبين توزيع السكان على المحافظات مع النسبة المئوية في عام ١٩٥٩ :

المحافظـــة	العـــــدد	النسبة المئويـــة
بيروت وضواحيها	٤٥٠ ٠٠٠	٪ ٢٧،٧
الشمال	٣٣٨ ٠٠٠	٪ ٢٠،٨
جبل لبنان	٣٧٢ ٠٠٠	٪ ٢٢،٩
الجنوب	٢٣٨ ٠٠٠	٪ ١٤،٦
البقاع	٢٢٨ ٠٠٠	٪ ١٤
	١ ٦٢٦ ٠٠٠	١٠٠،٠٠

ومن الاهمية بمكان ان نشير الى تزايد عدد النازحين من القرى الى المدن خاصة بيروت وطرابلس وهكذا يبلغ عدد السكان المدنيين نصف عدد السكان الاجمالي ٠

population active

د ـ القوى العاملة : تبلغ القوى العاملة الاجمالية potentielle في مختلف القطاعات

في لبنان حوالي / ٨٠٠ ٠٠٠ / نسمة او ٥٠ ٪ من مجموع السكان ٠ اما القوى العاملة الفعلية occupée فتحدد افرادها / ٤٥٠ ٠٠٠ / دائمين ، يضاف اليهم / ١٣٠ ٠٠٠ / قوى عاملة موقتة من اجراء او خدم في المنازل مما يشكل صدلا مئويا يتراوح بين ٥٦،٢ و ٧٢،٥ ٪ من عدد القوى العاملة الاجمالية ٠

وتؤلف القوى العاملة الفعلية من ٢٨ الى ٣٦ ٪ من مجموع السكان ٠ وهي نسبة تظهر ضئيلة بالمقارنة مع البلاد الاخرى ويرجع ذلك الى كثرة عدد الاطفال والى التقاليد التي تحرم على المرأة العمل خارج البيت ٠ والظاهرة البارزة التي تؤثر في تكوين وتوزيع الدخل اكثر من تأثيرها في القوى العاملة هي ان معظم اللبنانيين يتعاطون عملا ثانويا بالاضافة الى عملهم الرئيسي

ونسبة القوى العاملة في القطاع الزراعي تفوق النسبة في سائر القطاعات اذ تبلغ ٤١ ٪ قوى عاملة دائمة و ٥٥ ٪ قوى عاملة فعلية دائمة وموقتة وذلك بالنسبة للقوى العاملة الاجمالية ٠

هـ ـ ثقافة السكان : يحتل لبنان مركزا مرموقا من حيث مستوى الثقافة سواء بالنسبة الى جيرانه ام بالنسبة الى البلدان الاوروبية الجنوبية ٠

فقد كان في لبنان عام ١٩٥١ / ٢٥٠٠ / مدرسة ابتدائية وتكميلية وثانوية في القطاعين العام والخاص و / ٢٦٦ ٦٠٠ / تلميذ و / ١٠٤٠١ / استاذ ٠ عشر مدارس رسمية ثانوية فقط ٠

ويتبين من ذلك ان قطاع التعليم في هذا العام كان مقتدرا في تلبية حاجة الاولاد الذين تم في سن الدراسة ٠

وفي احصاءات وزارة التربية الوطنية لعام ١٩٦٣ ــ ١٩٦٤ الدراسي جاء ما يلي :

المدارس الرسمية :

عدد المدارس الابتدائية الرسمية / ١٠٤٨ / نسبة الزيادة عن عام ١٩٥٥ هي ٨،٤ ٪ والمدارس التكميلية والثانوية / ٢٢٥ / نسبة الزيادة ٢٧٥ ٪ المجموع / ١٢٧٣ / مدرسة وعدد التلاميذ في الابتدائي / ١٢٤ ٦٥١ / الزيادة ٥، ٦٧ ٪ في التكميلي والثانوي / ٢١٦٠٨ / والزيادة ٧، ٢٣٢ ٪ المجموع / ١٥٦ ٥٥٩ / تلميذا والزيادة ٨،٧٦ ٪ وعدد المعلمين في مجموع هذه المدارس ٨٢٦ ٨ والزيادة ٤ ، ١٥٥ ٪

نرى بوضوح التقدم الحاصل في هذا الميدان من النسب المئوية للزيادة بالرغم من ان هذا لا يكفي بالنظر لتزايد عدد الاولاد الذين تم في سن الدراسة ٠

المدارس الخاصة :

مدارس ابتدائية / ١٢٤٠ / الزيادة ٦٦،٦ ٪ تكميلية وثانوية / ٢١٦ / الزيادة ٤، ١٦ ٪ مجموعها / ١٤٥٦ / مدرسة التلامذة في الابتدائي / ١٧٥ ٦٥٠ / الزيادة ٤، ٥٥ ٪ في التكميلي والثانوي / ٣١ ٠٢٠ / الزيادة ٨٦،٦ ٪ المجموع للتلامذة / ٢١٤ ٦٨٠ / الزيادة ٦٠،٢٨ ٪ المعلمون : في مجموع هذه المدارس ٧ ٢٢٧ الزيادة ٣، ١٢ ٪

عدد المتعلمين من السكان / ١ ٥٤٣ ٠٠٠ / متعلم من اصل ٢ ٠٥٠ ٠٠٠ نسبة ونسبة التعليم ٢٦، ٧٥ ٪ وذلك حسب احصاءات الاونيسكو في نهاية عام ١٩٦٤ ٠

٠٠/٠٠

المطبـــات الاقتصاديـــــة

٤ — الدخل القومي اللبنانـــي

الدخل القومي عو عبارة عن مجموع مداخيل الافراد من نشاطهم الاقتصادي في مختلف القطاعات في مدة معينة من الزمن ·

ولا بد عند بحـــث الدخل القومي ، من التنويه باهمية المحاسبة الوطنية · ذلك ان معرفة الدخل القومي بواسطتها ، ومساهمة مختلف القطاعات الاقتصادية فيه تؤدي الى الوقوف على المعلومات الضرورية وعن حالة هذه القطاعات الراهنة ، وتساعد على رسم سياسة اقتصادية قويمة وملائمة للوصـــول الى نمو متناسق ومتوازن ·

ويتألف الدخل القومي من الموارد المتأتية من القطاعات الثلاثة التالية :

١ — القطاع الاول ويشمل الزراعة والمناجم وصيد الاسماك
٢ — القطاع الثاني ويشمل الصناعة
٣ — القطاع الثالث ويشمل الخدمات والتجارة والمهن الحرة

وهذه القطاعات تؤلف مختلف نشاطات الدولة والافراد في مختلف الميادين الاقتصاديـــــة وقد حاول الاقتصاديون اللبنانيون حساب الدخل الوطني اللبناني منذ سنوات عديدة بالرغم من وجـــود جهاز احصائي ناقص آنذاك ·

الا ان اول من قام بدراسة الانتاج القومي عو الاستاذ البير بدر سنة ١٩٥٠ · وبالنظـــــر لعدم وجود احصاءات متجانسة كافية ، بنى دراسته على تحقيقات جزئية Monographies توفر العناصر اللازمة لحساب الدخل والتقديرات لكل نشاط من النشاطات · وقد اعتمد في بحثه علـــى طريقة الدخل الوطني الصافي اي بكلفة عوامل المنشأ le revenu des facteurs اي الدخل الوطني القائم في سنة من السنين يحسم منه استهلاك المعدات والضرائب غير المباشرة وعنـــد ١٩٥٠ كانت طريقة حساب الانتاج الوطني مبنية على المطابقة آخذة بعين الاعتبار تغيرات بعـــض العوامل والعناصر الاقتصادية ·

وقد ساعدت دراسة الاستاذ بدر التيمة على تتبع تطور الانتاج الوطني ونصيب مختلف القطاعات في تكوينه .

وفيما يلي جدول يبين تطور الدخل الوطني خلال السنوات ١١٥٠ ـ ١١٥٨ ونصيب كل قطاع فيه (بملايين الليرات)

	١١٥٠	١١٥١	١١٥٢	١١٥٣	١١٥٤	١١٥٥	١١٥٦	١١٥٧	١١٥٨
الانتاج الوطني	١٠٤٢	١٠٨٦	١١١٥	١١٦٨	١٢٥٦	١٣٧٤	١٤١٧	١٥٠٣	١٢٣٣
الزراعة	٢٠٦	٢١١	٢١٦	٢٢١	٢٢٦	٢٢٣	٢٣١	٢٣٨	٢١١
الصناعة	١٤١	١٤٧	١٥٥	١٦١	١٦٦	١٧٥	١٨٣	١٨٦	١٨١
البناء	٤٣	٣٥	٤٨	٤٧	٦٠	٦٠	٥٠	٤١	٣٨
العقارات	٩٦	٩٧	٩٨	١٠١	١١٢	١١٦	١٣٠	١٣٦	١٥٠
النقل	٤٤	٤٦	٤٥	٥٠	٦٠	٧٥	٧٨	٨٠	٥٧
الخدمات	٤٤٠	٤٨٦	٤٨٦	٥١٧	٥٥١	٦٤٢	٦٥٠	٧٠٨	٥٦٢
الادارات العامة	٧٢	٦٤	٦٤	٧١	٧٣	٨٣	٩٥	١٠٨	١١٣
المجموع	١٠٤٢	١٠٨٦	١١١٥	١١٦٨	١٢٥٦	١٣٧٤	١٤١٧	١٥٠٣	١٢٣٣

نلاحظ ان الدخل الوطني قد بلغ ذروته في سنة ١١٥٧ وهذا يدل على ان النمو في الدخل الوطني سجل ارتفاعا يعادل ٤٤ ٪ بالسعر الجاري وان دخل الفرد وصل الى حوالي ١٠٠٠ ليرة سنويا مما يضع لبنان في مرتبة متوسطة بين بلدان العالم ، تمتاز عن المرتبة التي تحتلها بلدان الشرق الاوسط والشرق الادنى واوروبا الجنوبية .

وقد استمر الدخل الوطني في تطوره ونموه خلال السنوات ١١٦١ ـ ١١٦٤ كما يتبين من الجدول التالي :

الدخل القومي الصافي ومساهمة القطاعات الاقتصادية فيه

(بملايين الليرات)

القطاعات	١٩٦١	١٩٦٢	١٩٦٣	١٩٦٤	%
الزراعة	٣٣٠	٣٤١,٥٥	٣٥٣,٥٠	٣٦٥,٨٧	١٧,٩٤
الصناعة	٢١٨	٢٢٤,٧٦	٢٣١,٧٣	٢٣٨,٩١	١١,٧٢
البناء	٦٦	٧١,٤١	٧٣,٩١	٧٦,٤٦	٣,٧٥
القطاع العقاري	١٩٤	٢٠٥,٨٣	٢١٨,٣٨	٢٣١,٧٠	١١,٣٦
النقل والمواصلات	٦٨	٧٠,١١	٧٢,٢٨	٧٤,٥٢	٣,٦٥
التجارة	٤٦٨	٤٨٢,٩٧	٤٩٨,٤٢	٥١٤,٣٧	٢٥,٢٣
المصارف المالية	١١٠	١٢٠,٦٧	١٣٢,٣٧	١٤٥,٢١	٧,١٢
الحكومة	١٥٢	١٦٢,٠٣	١٧٢,٧٢	١٨٤,١٢	٩,٠٣
خدمات مختلفة	١٨٠	١٨٨,٦٤	١٩٧,٦٩	٢٠٧,١٨	١٠,٢٠
المجموع	١٧٨٦	١٨٦٧,٩٧	١٩٥١,٠٠	٢٠٣٨,٣٧	١٠٠,٠٠

وتقوم هذه الارقام على دراسات وتقديرات علمية لا على احصاءات رسمية دقيقة . وتجدر الاشارة هنا الى ان قطاع الخدمات والتجارة يأتي في الدرجة الاولى في تكوين الدخل القومي عام ١٩٦٤ اذ يشكل ثلثي هذا الدخل تقريبا (٦٦,٥٩ ٪) بينما يشكل القطاعات الاخران : الصناعة والزراعة مع البناء الثلث الباقي (٣٣,٤١ ٪) وهكذا تقريبا في بقية السنين .

ويستنتج من تطور ارقام الدخل القومي سنة بعد سنة ان نسبة نموه السنوية هي ٤,٩ ٪

الميزان التجاري : ولما كان لبنان بلدا مستوردا اكثر منه مصدرا بالنظر لضآلة الانتاجين الزراعي والصناعي فان مستورداته دائما تفوق صادراته بمقدار كبير مما يسبب عجزا في الميزان التجاري يسده الدخل المتوفر من قطاع الخدمات .

بلغت مستوردات لبنان عام ١٩٦٣ / ٧٠٥ ٠٠٠ ٦٦٦ / ل.ل بينما بلغت صادراته في نفس العام / ٦٦١ ٦٦٦ ٠٠٠ / ل.ل والفرق بينهما / ٧٤٤ ٧٦٦ ٠٠٠ / ل.ل وهذه الزيادة في المستوردات تشكل العجز في الميزان التجاري . لذلك اتبعت الدولة سياسة اقتصادية ترمي الى تنمية قطاعي الزراعة والصناعة (ركني الاستقرار الاقتصادي) رغبة في تخفيف الاعتماد على قطاع الخدمات في سد العجز المذكور لا سيما وان هذا القطاع لا يشكل ضمانة كافية للاستقرار الاقتصادي في لبنان نظرا لامكانية

ـ ٥ ـ النتائج السياسيـــــة

من المعلوم ان للاقتصاد تأثير كبير في نظام الحكم . كما ان للنظام السياسي تأثير ايضا على المعطيات الاقتصادية . فكل حكم يقام يمسه الاقتصاد وكل ثورة تنشب يمسها الاقتصاد حتى ان الحروب احيانا تندلع بسبب الاقتصاد او المشاكل الاقتصادية .

فاذا كان الاقتصاد مزدهرا يرتاح الشعب في بحبوحة من العيش وفي ظل امن وطمأنينة تاميين تقريبا مما يساعد الحكام على ان يفسحوا تمام الانصراف الى تولي مهامهم والقيام بمسؤولياتهم وتأمين السعادة والرفاه للشعب عن طريق التشاريع الدستورية وغيرها من التشاريع المؤدية الى تحسين جميع المرافق وذلك دون ان يشغلهم شاغل عن النوعي والتلاتل الناجمة عن شعب لا يخيم على ربوعه الامن والسلام .

فلنأخذ مثلا بلدا تتجاذبه تيارات عدة من الاحزاب لكل منها مبدأ معين اقتصادي او سياسي (فالاثنان متلازمان) فماذا يحدث فيه ؟ ثورات وانقلابات وعدم استقرار النظام السياسي . هذا من جهة ومن جهة اخرى فان لطبيعة الاقتصاد تأثير على شكل الحكم من حيث المبدأ والعقيدة السياسية فروسيا مثلا تعتمد المبادىء الماركسية اللينينية في الاقتصاد والسياسة . بعكس الولايات المتحدة الاميركيـــة التي يسيطر فيها النظام الرأسمالي فالنظام السياسي فيها رئاسي جمهوري ديموقراطي يختلف تمام الاختلاف عنه في البلاد الاشتراكية . وانتقلت مصر من الملكية الى الجمهورية الاشتراكية بدافع من العوامل الاقتصادية دعت الى نشوب ثورة في كل شيء وما في التشاريع الاقتصادية اليوم غيرها في ايام الملكيـــة كان الشعب في عهد الملكية يرزح تحت وطأة الفقر والبؤس والجوع واصبح اليوم ينعم بالحرية والاشتراكيـة والملكية الفردية للاراضي الزراعية الخ .. ويحدوه الامل الى مستقبل مضمون بفضل النظام الاقتصادي الجديـــد .

اما لبنان فأن الحرية شعاره ولا يقبل عنها بديلا لا سيما في الميادين الاقتصادية مما جعله يعتنق مبدأ الحرية والديموقراطية ، التي تناسب طبيعته في نظامه السياسي الجمهوري ونرى ان الاقتصاد فيه يهمهم كثيرا ان لا تتبدل الاوضاع الراهنة لانها تتلاءم والنظام الاقتصادي الحالي ويسعون جهدهم ليبقى دون تأثير اي مؤثر او عامل من اي نوع كان على كيان هذا النظام السياسي . الا انه في هذه المناسبة نرى انه لا بد من طريقة للحد من حرية هذا الاقتصاد المطلقة وايجاد بعض الضوابط اللازمة حرصا على مصلحة المستهلكين من بعض الاقتصاديين الاحرار .

ويلاحظ في الفترة الراهنة ان الانظمة الاقتصادية المتباينة في العالم اخذت تتقارب بعضها من بعض . فالنظام الاقتصادي الموجه كليا (الاشتراكية) اخذ يعتمد بعض المبادئ الاقتصادية التي يعتمدها الاقتصاد الحر (Liberalisme) مثلا : اللامركزية الاقتصادية واعتماد الربح (profit) كحافز للعمل وتشجيع المبادرة الفردية . ونجد ان النظام الحر اخذ يعتمد بعض الوسائل التي يتبعها النظام الاقتصادي الموجه كليا : كالتخطيط والتوجيه الجزئي . هذا ما يدفعنا الى الاعتقاد بان العالم سائر نحو تقارب في الانظمة الاقتصادية من شأنه ان يخلق نظما تتجمع فيها محسنات جميع الانظمة وتذوب سيئاتها .

ولا بد لكل بلد في طور النمو ان يتجه نحو سياسة التخطيط والتنمية في الحقول والميادين جميعها لرفع مستوى المعيشة والشعب ولتحقيق العدالة الاجتماعية ولذلك عمدت الدولة اللبنانية الى انشاء وزارة تدعى وزارة التصميم العام منذ عام ١٩٥٤ اعيد تنظيمها بشكل يتناسب والحاجات التي يتطلبها الوطن لنموه وارتفاع مستواه الاقتصادي (قانون ١٩٦٢) .

ومن مراجعة تقسيم ملاك هذه الوزارة يتضح انها انشئت خصيصا لاعداد الدراسات وجمع المعلومات والمعطيات والاحصاءات المختلفة في جميع ارجاء لبنان لرسم خطة شاملة متوسطة وبعيدة المدى للتنمية ، واعداد البرامج وتشكيل الفرق المتعددة النشاطات وانشاء المجالس الاقليمية والهيئات التنفيذية في المحافظات لدرس اوضاعها المختلفة وبالاضافة الى ذلك على هذه الوزارة مواكبة تنفيذ كل ما يقترح ويعتمد من مشاريع وقد استعانت الدولة ببعثة ايرفد لتساعد وترشد هذه الوزارة في عملها اذ ان هذه البعثة خبيرة عالمية بقضايا التخطيط للانماء ، وقامت هذه البعثة بدراسة الاوضاع دراسة شاملة عميقة جذرية ومناقشتها مع ممثلي مختلف الوزارات المعنية ووضعت تقريرا مفصلا جامعا بعنوان " حاجات وامكانات الانماء في لبنان " بالفرنسية عام ١٩٦١ وقد انتهت مهمة هذه البعثة في السنة الماضية وابقى على عاتق وزارة التصميم العام بتطبيق ما تضمنته به هذه البعثة ومتابعة العمل في هذا السبيل بعد ان يتم ملء المراكز الشاغرة في ملاك الوزارة بالموظفين المختصين .

وقد دفعت المعطيات الاقتصادية ايضا الدولة الى القيام بخطوات اخرى في سبيل الانماء العام في جميع المرافق وفي كلها تمت الى الاقتصاد بصلة من قريب او من بعيد ونخص بالذكر تنظيم وزارة الزراعة وانشاء مكتب الفاكهة ومكتب القمح وتحقيق المشروع الاخضر . ولا ننسى ان ننوه بالمشاريع الكبرى التي دخلت الى حيز الوجود والحث على تنفيذ ما جاء فيها . ومن جهة ثانية تنظيم وزارة الاقتصاد التي تشرف على امور التجارة وما اليها ووزارة المال التي تشرف على تنظيم كل ما له علاقة بالاموال وجبايتها وانفاقها ولا يخفى ان الموازنة في تطور نظرا لتطور الاقتصاد وانها اصبحت تعد اعدادا علميا دقيقا تظهر فيها الحسابات

والبرامج والاعمال الكبرى والسياسة الاقتصادية المدروسة التي يجب ان تسير عليها الدولة في جميع المجالات بعد ان كانت عملية تتراوح في الارتجال . ومن تأثير المعطيات الاقتصادية ايضا على التحديد السياسي انشاء المصالح المستقلة كمصلحة الانعاش الاجتماعي ومصلحة الليطاني ومجلس تنفيذ المشاريع الكبرى مستهدفة من وراء ذلك انعاش الاقتصاد الذي اقتضى اتباع هذه السياسة الحمائية . وانشاء مجلس الخدمة المدنية لتعيين الموظفين الاكفاء وهيئة التفتيش المركزي لمراقبة الدوائر ، والاصلاح الاداري لتدعيم وانشاء امور المصالح والاجهزة ولهذه المؤسسات صبغة سياسية كما للاجهزة الادارية اذ ان مدى عملها يتصل بما من السكان والسكان من المعطيات البشرية للقطاع الاقتصادي .

ويمكن الاطلاع على المراسيم الاشتراعية والتنظيمية لنرى مدى التطور الذي لحق الادارات والاجهزة نتيجة للمعطيات الاقتصادية المتطورة ، وذلك لمسايرة هذا التطور .